

Distr.: General
12 June 2012
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠١٢ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل إليكم طيه تقريراً عن أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة جنوب
أفريقيا في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (انظر المرفق).
وأعدت هذه الوثيقة تحت إشرافي، بعد التشاور مع الأعضاء الآخرين في
مجلس الأمن.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) باسو سانكو
الممثل الدائم لجمهورية جنوب أفريقيا



مرفق الرسالة المؤرخة ٢ آذار/مارس ٢٠١٢ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن
من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة
تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة جنوب أفريقيا (كانون الثاني/
يناير ٢٠١٢)

مقدمة

خلال شهر كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، عقد مجلس الأمن، تحت رئاسة باسو سانكو، الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة، ١١ جلسة علنية و ١٣ مشاورة مغلقة. واتخذ المجلس قرارين واعتمد بيانا رئاسيا واحدا وأصدر ٨ بيانات موجهة إلى الصحافة.

أفريقيا

غينيا - بيساو

تلقى أعضاء المجلس، خلال مشاورات أجريت في ١٠ كانون الثاني/يناير، إحاطة من لين باسكو، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، بشأن الحالة في غينيا - بيساو عقب وفاة الرئيس ملام باكاي سانيا. وقد جرت هذه الإحاطة في إطار الجلسات الإعلامية الشهرية "لاستكشاف الآفاق" التي تنظمها إدارة الشؤون السياسية.

وإثر تقديم الإحاطة في ١٣ كانون الثاني/يناير، أصدر أعضاء المجلس بيانا إلى الصحافة أعرب فيه المجلس عن تعازيه لحكومة غينيا - بيساو وشعبها؛ وشجع سلطات غينيا - بيساو وأحزابها السياسية وشعبها على احترام الإطار القانوني والمؤسسي للمرحلة الانتقالية، وضمان الظروف الملائمة لإجراء انتخابات رئاسية سلمية وحررة ونزيهة وشفافة في الموعد المحدد. وأدان أعضاء المجلس أيضا الهجوم الذي شنه ضباط عسكريون على مقر قيادة الجيش في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، ورحبوا بالإجراءات التي اتخذها كل من الحكومة المدنية والجهاز العسكري لضمان السلامة العامة واحترام النظام الدستوري، وكذلك بقرار الحكومة بالتحقيق في الهجمات لمحاسبة المسؤولين عن الأحداث التي وقعت في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر. ورحب أعضاء المجلس بإعلان رئيس الوزراء كارلوس غوميس الابن بدء المرحلة الأولى من عملية تسريح ضباط الجيش في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، التي ينبغي إجراؤها وفقا لخريطة الطريق التي وضعتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية.

ليبيا

خلال المشاورات التي أُجريت في ٤ كانون الثاني/يناير بشأن اعتماد برنامج عمل شهر كانون الثاني/يناير، أثار أحد الممثلين قضية ليبيا في إطار بند "مسائل أخرى". وأشار الممثل إلى الاقتراح المتعلق بتحقيق مجلس الأمن في الخسائر في أرواح المدنيين في ليبيا. وأوضح الممثل أن هذا التحقيق ينبغي أن يركز على أثر القرار ١٩٧٣ (٢٠١١) المتعلق بالخسائر في أرواح المدنيين بعد قيام منظمة حلف شمال الأطلسي بتنفيذه. واقترح الممثل أن يوجه رئيس المجلس إلى الأمين العام رسالة تتناول مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وينبغي أن يطلب فيها المجلس إلى المنظمة التحقيق في إدعاءات سقوط ضحايا من المدنيين. وأعرب أعضاء المجلس عن عدة آراء بشأن هذه المسألة. فمن منهم من أيد ضرورة إجراء هذا التحقيق، على النحو المقترح، ومنهم من عارض ذلك، مع إدراك أن هناك عمليتين جاريتين بالتزامن للتحقيق في مسألة انتهاكات حقوق الإنسان في ليبيا.

وجرت الإحاطة الشهرية في المجلس بشأن التطورات في ليبيا، عملاً بالقرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، في ٢٥ كانون الثاني/يناير. واستمع أعضاء المجلس إلى إحاطتين من الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في ليبيا، إيان مارتين، ومن مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، نافانيتيم بيلاي. وأدى الممثل الدائم لليبيا لدى الأمم المتحدة، عبد الرحمن شلقم، بيان أيضاً.

وأبلغ الممثل الخاص المجلس بالتحديات المختلفة التي تواجهها الحكومة المؤقتة في ليبيا، التي أقيمت منذ حوالي شهرين، في قيادة البلد خلال المرحلة الانتقالية. ووقع وزير الخارجية والتعاون الدولي الليبي والممثل الخاص على اتفاق مركز البعثة في ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وتقوم بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في ليبيا، بالتشاور مع السلطات الليبية، بوضع اللمسات الأخيرة على عملية التخطيط المتكامل للبعثة بشأن دور البعثة فيما يتجاوز ولايتها الحالية، التي سترد في تقرير الأمين العام في نهاية شباط/فبراير ٢٠١٢.

وقدمت المفوضة السامية إلى المجلس إحاطة بشأن حقوق الإنسان في ليبيا. وأشارت إلى أن السلطات الليبية قد اتخذت بعض التدابير الإيجابية. وسلمت بالتزام الحكومة الليبية بحقوق الإنسان وشعورها بالحاجة الملحة إلى التصدي لإطارها القانوني. وفي الوقت نفسه، تواجه الحكومة تحديات شتى في مجال حقوق الإنسان. ودعت المفوضة السامية أيضاً جميع الأطراف في النزاع، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، إلى التعاون بشكل كامل مع لجنة التحقيق الدولية المعنية بليبيا التابعة لمجلس حقوق الإنسان، في المرحلة النهائية من تحقيقاتها.

وذكرت أن اللجنة ستعرض تقريرها النهائي على أعضاء مجلس حقوق الإنسان في ٩ آذار/مارس ٢٠١٢.

وأكد الممثل الدائم لليبيا التزام حكومته بأن تنأى بنفسها عن ممارسات نظام الحكم السابق للعقيد معمر القذافي. وأعلن أن الحكومة الجديدة لليبيا لن تكرر نفس الأخطاء التي ارتكبت في الماضي ولن تخفي الأخطاء التي يمكن أن تكون قد ارتكبت مؤخرا. وأبرز خطورة الجرائم التي ارتكبتها نظام حكم القذافي، وأعرب عن امتنان الشعب الليبي لإذن المجلس بحماية المدنيين، وقال إن ذلك أنقذ عددا لا يحصى من الأرواح. وأشار إلى أن الحكومة الجديدة ترفض الاستبعاد السياسي والاجتماعي وتلتزم بسيادة القانون. وفي هذا الصدد، قال إن الحكومة ستخضع من سرقوا من الشعب الليبي، ومن تلطخت أيديهم بالدماء للمحاكمة وفق الأصول القانونية. وشدد على أن المصالحة الوطنية آلية مهمة ينبغي أن تتبعها ليبيا. وأشار إلى أن بلدان أفريقية مثل جنوب أفريقيا والمغرب قدمت لليبيا أمثلة جيدة على كيفية تحقيق المصالحة الوطنية. وأبلغ الممثل الدائم المجلس أيضا بالطابع الإسلامي لدولة ليبيا وشعبها، الذي يجب على المجتمع الدولي أن يقره ويقبله.

وسلم أعضاء المجلس بالتحديات التي تواجه الحكومة الليبية؛ وأعربوا عن عدة آراء بشأن المجالات التي رأوا أنها تنسم بالأهمية وتتطلب اهتمام المجلس لمساعدة ليبيا على تحقيق انتقال سلس من حالة النزاع؛ وأشاروا إلى التقدم الذي تم إحرازه في الإعداد للانتخابات. وتناول عدد من أعضاء المجلس أيضا الانتهاء المقبل لولاية البعثة، وشددوا على ضرورة تجديدها لمدة تزيد على ثلاثة أشهر كيما تسهم مساهمة جوهرية في إعادة بناء الدولة الليبية.

وفيما يتعلق بالطلب المذكور أعلاه بالتحقيق في سقوط ضحايا من المدنيين في ليبيا، قدم أحد الممثلين اقتراحين محددين. ويتمثل الاقتراح الأول في مطالبة رئيس المجلس أن يطلب إلى الأمين العام دعوة منظمة حلف شمال الأطلسي إلى إجراء تحقيق في تنفيذ القرار ١٩٧٣ (٢٠١١)، وفقا لأحكام مذكرة التفاهم الموقعة بين الأمم المتحدة والمنظمة. أما الاقتراح الثاني فيتمثل في طلب تقديم إحاطة للمجلس من أحد المسؤولين في منظمة حلف شمال الأطلسي بشأن تنفيذ القرار ١٩٧٣ (٢٠١١). وأعرب بعض أعضاء المجلس عن تأييدهم لهذين الاقتراحين، بينما اعترض عليهما آخرون.

جنوب السودان

في ٥ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات بشأن الحالة في جنوب السودان. وقدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هيرفي لادسو، إحاطة للمجلس بشأن القتال بين الطوائف في ولاية جونقلي. وأبلغ المجلس بأن اشتباكات قد وقعت بين قبيلتي لو نوير

والمورلي وأسفرت عن مقتل عشرات من الأشخاص وتشريد المئات. وأثناء هذه الاشتباكات، وقعت عمليات إغارة على الماشية وحرق الأكواخ. وأثيرت مخاوف شديدة أيضا بشأن الهجمات الانتقامية التي تشنها قبيلة المورلي. وأشار إلى ضرورة إجراء عمليات مصالحة طويلة الأجل داخل جنوب السودان، وإلى أن هناك حاجة ملحة أيضا إلى أن تمارس الحكومة مسؤوليتها الأساسية عن حماية السكان المدنيين. ورحب أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لمساعدة حكومة هذا البلد في حماية المدنيين ومعالجة الأسباب الجذرية للتراع. ورأى بعض الأعضاء أيضا أنه لا بد من التصدي للقضايا المتعلقة بتزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وانتشار الأسلحة الصغيرة التي تزيد من تفاقم التراع.

وبعد الإحاطة المقدمة في ٩ كانون الثاني/يناير، أصدر مجلس الأمن بيانا إلى الصحافة أعرب فيه عن بالغ القلق إزاء التقارير التي تفيد بوقوع خسائر في الأرواح في ولاية جونقلي. وأعرب أعضاء المجلس عن استيائهم للخسائر في أرواح الأشخاص المتضررين بالعنف وأسباب معيشتهم، وأكدوا على المسؤولية الأساسية لحكومة جنوب السودان عن حماية سكانها، لا سيما أضعف الفئات مثل النساء والأطفال. وأكد أعضاء المجلس على أن العنف غير مقبول بأي شكل من الأشكال، ودعوا جميع الطوائف في ولاية جونقلي إلى وقف دوامة التراع فوراً والمشاركة في عملية سلام للمصالحة. ورحب أعضاء المجلس بالجهود التي تبذلها حكومة جنوب السودان للتوصل عن طريق الوساطة إلى حل الأزمة وحماية المدنيين.

العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور

في ١١ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. وأدى بيان أثناء الإحاطة كل من علي عثمان، الممثل الدائم للسودان، ودافيد تشوات، القائم بالأعمال المؤقت لجنوب السودان.

وأبرز وكيل الأمين العام أن الحالة الأمنية في دارفور تدهورت في الآونة الأخيرة، وخاصة في مخيم زمزم (شمال دارفور). فأشار إلى وجود حاجة ملحة إلى ضمان وصول العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور دون عراقيل، كيما يتسنى لها تنفيذ ولايتها تنفيذاً فعالاً. وذكر أن بعض التقدم قد أحرز في تنفيذ وثيقة الدوحة لإحلال السلام في دارفور. ويشمل ذلك إجراء مشاورات مع أصحاب المصلحة وتعيين أعضاء لجنة وقف إطلاق النار التي اجتمعت أربع مرات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وأفاد وكيل الأمين العام أيضاً أن الأمين العام قد اقترح وضع خريطة طريق للمساعدة في توطيد التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في تنفيذ وثيقة الدوحة. وإضافة إلى ذلك، فإن خارطة

الطريق ستضع الطرائق اللازمة لعمل محدد مع جميع الحركات المسلحة غير الموقعة، وكما ستعد لإجراء حوار داخلي بين أهالي دارفور.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، ذكر وكيل الأمين العام أن الوضع لا يزال عسيرا، إلا أنه لوحظ إحراز بعض التقدم الباعث على التفاؤل، حيث أن بعض السكان يعودون إلى ديارهم بمعدل ١٥٠ شخصا شهريا.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم للتنفيذ الكامل لوثيقة الدوحة لإحلال السلام، ودعوا الحركات المسلحة التي لم تنضم إلى العملية إلى التوقيع على الاتفاق. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالتين الأمنية والإنسانية في دارفور.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى إحاطة من فاليري أموس، وكيلا الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ عن زيارتها الأخيرة للسودان. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطة قدمها عن طريق التداول عن بعد باستخدام الفيديو، أنطونيو غوتيريس، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين. وركزا في إحاطتيهما على الحالة الإنسانية المتدهورة في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق في السودان.

وكان من بين القضايا الرئيسية المنبثقة عن الإحاطتين أن الحالة الإنسانية في جنوب كردفان والنيل الأزرق تتدهور بشكل خطير منذ بدء النزاع في المنطقتين قبل ستة أشهر. وعلى أن الشاغل الأهم يتمثل في تقييد إمكانية تقديم الوكالات الإنسانية الإغاثة الإنسانية في المنطقتين، وهو ما انعكس سلبا على الأمن الغذائي للسكان فيهما وكذلك على الإنتاج الزراعي. غير أن وكالة الأمين العام أبرزت أن حكومة السودان التزمت، خلال الزيارة التي قامت بها إلى ذلك البلد، بالسماح لبعض الوكالات الدولية بالقيام بالعمل الإنساني.

وأعرب أعضاء المجلس عموما عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية المتدهورة في السودان، وأعربوا عن أسفهم لعدم إمكانية وصول العاملين في المجال الإنساني الدولي إليها.

وفي ٢٣ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بيانا صحفيا يدين فيه الهجوم الذي وقع في دارفور في ٢١ كانون الثاني/يناير على دورية للعملية المختلطة، والذي قُتل فيه فرد من حفظة السلام النيجيريين وأصيب ثلاثة آخرون.

وأعرب أعضاء المجلس عن تعازيهم لعائلة جندي حفظ السلام الذي قُتل في الهجوم، والحكومة نيجيريا. ودعوا حكومة السودان إلى إحالة الجناة إلى القضاء، وأكدوا على وجوب وضع حد لإفلات المعتدين على حفظة السلام من العقاب.

وفي ٣٠ كانون الثاني/يناير، انعقد المجلس لإجراء مشاورات مغلقة استمع خلالها إلى إحاطة من إدموند موليت، الأمين العام المساعد لعمليات حفظ السلام، بشأن مستويات قوات بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وقد قدمت هذه الإحاطة عملاً بالقرار ١٩٩٦ (٢٠١١) الذي أذن المجلس فيه بنشر ٧٠٠٠ فرد من الأفراد العسكريين، وقرر إجراء استعراض في غضون ثلاثة أشهر وستة أشهر لمعرفة ما إذا كانت الظروف على أرض الواقع تسمح بتقليص عدد الأفراد العسكريين إلى مستوى ٦٠٠٠ فرد.

وخلال الإحاطة، أشار وكيل الأمين العام إلى أن عدد القوات الحالية يبلغ ٩٧٥ ٤ فرداً تقريباً. ونظراً إلى التهديدات الأمنية والإنسانية السائدة في جنوب السودان، نقل وجهة نظر الأمين العام بأن المستوى المطلوب لعدد القوات هو ٧٠٠٠ فرد ولا ينبغي تخفيضه إلى ٦٠٠٠ فرد. ويمكن إعادة تقييم عدد القوات مرة أخرى بعد ٢١ شهراً. ووافق أعضاء المجلس على إبقاء مستوى قوام القوات على ٧٠٠٠ فرد، نظراً لانعدام الأمن على الأرض، وخاصة في ولاية جونقلي.

الصومال

في ١١ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس إلى إحاطة قدمها وكيل الأمين العام للشؤون السياسية، ورمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، بشأن الوضع في الصومال، بما في ذلك إحاطة بشأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. واستمع المجلس أيضاً إلى بيانين من السيد موسى وبتانغولا، وزير خارجية كينيا، والسيد كريسيوس كيونغغا، وزير دفاع أوغندا. وأطلع وكيل الأمين العام المجلس على آخر التطورات السياسية والإنسانية والأمنية. وأطلع المفوض المجلس على المفهوم الاستراتيجي المنقح لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال الذي أقره مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. واستمع المجلس أيضاً، إضافة إلى بيانات أدلى بها أعضاؤه، إلى بيان أدلى به ممثل بوروندي.

وعقب المناقشة، وافق أعضاء مجلس الأمن على الإدلاء ببيان للصحافة كرروا فيه الإعراب عن تأييدهم الكامل لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، كما أكدوا أهمية الموارد التي يمكن التنبؤ بها والموثوقة والمقدمة في حينها للبعثة. وأشاروا إلى التوصيات الصادرة عن مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي بشأن الصومال في ٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، واعتزام الأمين العام تقديم تقرير. وأكدوا عزمهم على إبقاء الحالة قيد الاستعراض. وشدد أعضاء المجلس أيضاً على أهمية المساعدة الدولية لتطوير قوات الأمن الصومالية. وأشاد أعضاء المجلس بوحدة الهدف التي تجلت في المؤتمر الدستوري التشاوري الوطني الصومالي الذي عُقد مؤخراً في غارووي بالصومال وشجعوا على إجراء حوار شامل وتمثيلي مع الشعب الصومالي

بشأن الدستور. وأشاروا إلى أن تقديم الدعم إلى المؤسسات الاتحادية الانتقالية في المستقبل سيتوقف على إنجاز تلك المهام، ونوهوا بوجهة نظر الأمين العام بأن المزيد من تمديد خريطة الطريق سيكون غير مقبول.

مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا

في ١٦ كانون الثاني/يناير، استمع مجلس الأمن إلى إحاطة قدمها سعيد جينيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، وعقد المجلس جلسة مشاورات مغلقة للنظر في التقرير النصف السنوي للأمين العام المتعلق بأنشطة مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا (S/2011/811).

ولاحظ الممثل الخاص أن وقف النزاع السافر والتوترات المفتوحة المرتبطة بالاضطرابات السياسية أسفر، في بعض البلدان، عن إجراء انتخابات موثوقة. وعلى أنه أبلغ أعضاء المجلس أن التقدم المحرز في المنطقة لا يزال ضعيفا. ودعا المجتمع الدولي إلى توخي الحذر لأن الوضع لا يزال هشاً. وأبلغ المجلس بأن بلدان المنطقة لا تزال ضعيفة، والأمر الذي يمكن أن يعرض للخطر بناء السلام، والديمقراطية، والاستقرار. وقدم تقريرا عن التطورات الأخيرة في نيجيريا التي كانت تمثل ركيزة إقليمية ساهمت في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. ومع ذلك، فإن الهجمات الإرهابية عرّضت السلام والأمن هناك للخطر. وأكد الممثل الخاص أن الحوار السياسي والمصالحة الوطنية في توغو وغينيا وغينيا - بيساو وكوت ديفوار سيكون لهما دور هام في كفالة ديمومة التقدم المحرز في المنطقة دون الإقليمية. وفيما يخص القرصنة في خليج غينيا، أفاد بأن بعض بلدان المنطقة، مثل بنن، لا تملك ما يكفي من القدرات والموارد اللازمة لمكافحة القرصنة في المنطقة. وفي ذلك الصدد، دعا المجتمع الدولي إلى دعم الجهود الإقليمية الحالية الرامية إلى مكافحة القرصنة. وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية وتأثير الأزمة في ليبيا على منطقة الساحل، أشار إلى أن تأثير الأزمة الليبية لا يزال يشكل مبعث قلق فيما يخص استقرار المنطقة وأنها أدت إلى تفاقم حالة هياكل غرب أفريقيا الهشة، وخاصة في منطقة الساحل.

وأفاد الممثل الخاص أن الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة يواصلان تقويض مؤسسات الدولة. وطالب بزيادة التعبئة والتعاون السياسيين في بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وشدد على أن المكتب ما برح ملتزما بتوفير استجابة فعالة، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات دون الإقليمية. وذكر الممثل الخاص أن أعمال العنف المرتبطة بالانتخابات لا تزال تشكل مصدرا للنزاع وعدم الاستقرار السياسي في المنطقة. وأفاد أن عددا من بلدان المنطقة سيقوم بإجراء انتخابات في عام ٢٠١٢. وعلاوة

على ذلك، شجع بلدان المنطقة على التقيّد بإعلان برايا المتعلق بالانتخابات والاستقرار في غرب أفريقيا. وأخيراً، أبلغ أعضاء المجلس أن المكتب سيعمل في الأشهر المقبلة على تعبئة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتوطيد عرى التقدم ومنع نشوب النزاعات التي يمكن أن تؤدي إلى تقويض الخطوات اللازمة لتحقيق السلام والديمقراطية والتنمية في المنطقة دون الإقليمية.

وفي المشاورات التي أعقبت الإحاطة، أعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لمواصلة المكتب والممثل الخاص التعاون والمشاركة مع بلدان المنطقة والمنظمات دون الإقليمية والإقليمية، وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، في سبيل اضطلاع المكتب بولايته.

كوت ديفوار

في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، استمع المجلس إلى إحاطة، تلتها مشاورات مغلقة، للنظر في التقرير النصف السنوي للأمين العام المتعلق بأنشطة عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. وقدم ألبرت كويندرز، الممثل الخاص للأمين العام لكوت ديفوار، إحاطة إلى المجلس. وقدم أيضاً يوسفو بامبا، الممثل الدائم لكوت ديفوار لدى الأمم المتحدة، إحاطة إلى المجلس.

وركز الممثل الخاص في إحاطته على التقدم الذي أحرزته حكومة كوت ديفوار من أجل استعادة الأوضاع الطبيعية منذ نهاية أزمة الانتخابات الرئاسية. وأفاد أن الحالة الأمنية آخذة في الاستقرار في جميع أنحاء البلد، وأن المشردين داخلياً بدأوا في العودة، وأن الانتخابات التشريعية أُجريت بنجاح. وأشار إلى أنه على الرغم من تلك التطورات الإيجابية، فلا تزال توجد تحديات هامة في جميع أنحاء البلد. وعلاوة على ذلك، قال إن البلد يواجه كفاحه للتعافي من الأزمة المدمرة، التي دمرت قدرته على مواجهة تلك التحديات. وركّز الممثل الخاص على أن الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار والأسباب المحتملة لنشوب العنف لا تزال موجودة في البلد. وشدد على أنه ينبغي عدم التهوين من شأن التحديات والمسائل المتعلقة بالأمن والمصالحة الوطنية وأنها تتطلب الاهتمام السياسي للمجلس.

وأفاد الممثل الخاص أن الأولويات التي حددها الرئيس الحسن وأثارا والمجالات التي أنيط فيها بالأمم المتحدة تقديم الدعم لا تزال صالحة لمساعدة الحكومة على تحقيق استقرار الحالة الأمنية. وتتضمن تلك الأولويات إصلاح القطاع الأمني، وإصلاح المؤسسات الأمنية ومؤسسات سيادة القانون، ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وحماية المدنيين. وفيما يتعلق بالتصديق على الانتخابات التشريعية التي أُجريت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أعلن الممثل الخاص بأنه سيصدّق على جميع مراحل الانتخابات بعد

أن تقوم المؤسسات الوطنية بتقييم تلك العملية. وشدد على أنه ينبغي للمجلس أن يركز اهتمامه، بعد أن أجريت الانتخابات التشريعية، على مجالات أخرى ذات أولوية، كالمصالحة الوطنية ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، واستتباب الحالة الأمنية، وخصوصا في أبيدجان وغرب البلد.

وخلال مشاورات مغلقة، رحب أعضاء المجلس بما أحرز من تقدم في كوت ديفوار، وأشاروا إلى التحديات التي لا تزال ماثلة. ورحب أعضاء المجلس بالتدابير التي اتخذتها الحكومة للتصدي للتحديات المتعلقة بالأمن، وفي ذلك الصدد، دعوا المجتمع الدولي إلى تقديم المساعدة للحكومة. وعلاوة على ذلك، شجع أعضاء المجلس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار على مواصلة دعم الحكومة في برامجها لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح القطاع الأمني، من أجل تحقيق الاستقرار والسلام. ورحبوا أيضا بالدور الذي اضطلعت به عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار خلال الانتخابات التشريعية.

السلام والأمن في أفريقيا

في ٢٦ كانون الثاني/يناير، قدم وكيل الأمين العام لإدارة الشؤون السياسية إحاطة إلى المجلس بشأن تقرير بعثة التقييم عن تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل (S/2012/24). ودعا الرئيس، بموافقة المجلس، ممثلي تشاد ومالي والنيجر، بناء على طلبهم، إلى الاشتراك في الاجتماع.

وركز وكيل الأمين العام في إحاطته على تأثير الأزمة الليبية على منطقة الساحل. وشدد على المشاكل الهيكلية التي تعاني منها منطقة الساحل، والتي كانت موجودة بالفعل قبل نشوب الأزمة في ليبيا. وأطلع أعضاء المجلس على العدد الضخم من التحديات في المنطقة، التي تشمل نزوح العمال المهاجرين من ليبيا وانتشار الأسلحة منها، والتي أدت إلى تفاقم المشاكل القائمة من قبيل الأنشطة الإرهابية التي يقوم بها تنظيم القاعدة في المغرب العربي، والاتجار غير المشروع بالمخدرات، والجريمة المنظمة. وتواجه المنطقة أيضا أزمة غذاء مستمرة وتعاني من انعدام التنمية بوجه عام. وأقنعت بلدان المنطقة بعثة التقييم بالحاجة الملحة إلى التصدي للأنشطة الإرهابية، والتحديات الاجتماعية - الاقتصادية، وإلى وضع استراتيجية شاملة لمعالجة تهريب المخدرات والأسلحة.

وبعد الإحاطة، أصدر أعضاء المجلس، في ٣١ كانون الثاني/يناير، بيانا إلى الصحافة رحبوا فيه بتضافر جهود الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن المشاورات الوثيقة التي أجرتها البعثة مع الدول المعنية لتحديد احتياجاتها. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء

الحالتين الأمنية والإنسانية في منطقة الساحل، وتأثير الأزمة الليبية عليها. وأعربوا عن استعدادهم لتابعة الحالة في منطقة الساحل.

أوروبا

قبرص

في ٢٥ كانون الثاني/يناير، قدم ألكسندر داوئر، المستشار الخاص للأمين العام المعني بقبرص، إحاطة إلى المجلس، في مشاورات مغلقة، عن آخر جولة من المحادثات التي يسيّر الأمم المتحدة إجرائها بين الزعيمين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي، في ضيعة غرينتري في ماهتاست، بنيويورك، يومي ٢٣ و ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢.

وأوضح المستشار الخاص أن تركيز المناقشات التي جرت بين الطرفين انصب على المسائل الأساسية التي لم يبتّ فيها بعد وأفاد بأنه لم يحرز سوى تقدم محدود. ورحب أعضاء المجلس عموماً بالمناقشات بينما أعرب بعضهم عن القلق إزاء محدودية التقدم المحرز. وارتأى أعضاء المجلس أنه ينبغي أن يعمل الطرفان على تحقيق التقارب بينهما بشأن المسائل الأساسية المعلقة.

الشرق الأوسط

العراق

في ١٧ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات مغلقة استمع خلالها إلى إحاطات بشأن تقرير الأمين العام عن صندوق تنمية العراق الذي يقدم كل ستة أشهر وتقرير مرحلي عن المسائل المتصلة بأسلحة الدمار الشامل في العراق. واستمع المجلس إلى إحاطة عن صندوق تنمية العراق قدّمها ماريا يوجينا كاسار، المراقبة المالية، الأمانة العامة المساعدة لتخطيط البرامج والميزانية والحسابات، وإلى إحاطة عن المسائل المتصلة بأسلحة الدمار الشامل قدّمها غابرييال كراتز وادسك، رئيسة فرع أسلحة الدمار الشامل التابع لمكتب شؤون نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالصندوق، أوضحت المراقبة المالية أن حكومة العراق تواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب قرار مجلس الأمن ١٩٥٦ (٢٠١٠). وأبلغت المجلس بأنه على الرغم من انتهاء ولاية المجلس الدولي للمشورة والمراقبة للعراق، في حزيران/يونيه ٢٠١١، لم تطرأ أي تغييرات على آلية المدفوعات، وبأن العراق يواصل القيام، في الوقت المناسب، بإيداع نسبة ٥ في المائة من عائداته النفطية في صندوق الأمم المتحدة للتعويضات.

وفيما يتعلق بالمسائل المتصلة بأسلحة الدمار الشامل في العراق، أشارت رئيسة فرع أسلحة الدمار الشامل إلى أن الاجتماع الرفيع المستوى بشأن العراق الذي عقده المجلس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ أقرّ بالتقدم الذي أحرزه العراق في دعم النظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح، وأن القرار ١٦٥٧ (٢٠١٠) قضى برفع القيود المفروضة على العراق فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل والأنشطة النووية المدنية. بموجب القرارين ٦٨٧ (١٩٩١) و ٧٠٧ (١٩٩١). وقدمت إحاطة عن تقرير الأمين العام (S/2011/71) الذي كان قد قُدّم إلى المجلس وتضمن معلومات وردت من الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ورحّب أعضاء المجلس عموماً بالتزام حكومة العراق بالامتثال للقرارين ١٩٥٦ (٢٠١٠) و ١٩٥٧ (٢٠١٠). وتركّزت المناقشات أيضاً على التقدم الذي أحرزه العراق بشأن التزامه بالتصديق على البروتوكول الإضافي لاتفاق الضمانات الشاملة والوفاء بالتزاماته بموجب اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية.

اليمن

في ٢٥ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات مغلقة استمع خلالها إلى إحاطة من جمال بنعمر، المستشار الخاص للأمين العام المعني باليمن.

وقد قدمت هذه الإحاطة عملاً بالقرار ٢٠١٤ (٢٠١١)، الذي طلب إلى الأمين العام أن يقدّم تقريراً عن تنفيذ القرار في غضون ٣٠ يوماً من اتخاذه، وكل ٦٠ يوماً بعد ذلك. وأطلع المستشار الخاص المجلس على التطورات الراهنة في اليمن فيما يتعلق بالأوضاع السياسية والأمنية والإنسانية والاجتماعية - الاقتصادية. وأطلع المجلس على الوضع فيما يتعلق بتنفيذ مرحلة الانتقال السياسي، على أساس مبادرة مجلس التعاون الخليجي، وبآلية التنفيذ. وأعرب أعضاء المجلس عن ترحيبهم بالتقدم الذي يجري إحرازه في هذه الجهود، بما في ذلك تشكيل حكومة الوحدة الوطنية والأعمال التحضيرية لانتخابات ٢١ شباط/فبراير. وأعرب الأعضاء عن قلقهم إزاء الوضع في اليمن ودعوا السلطات اليمنية إلى تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ بطريقة شفافة وفي الوقت المناسب. وأعرب الأعضاء عن قلقهم، في جملة أمور أخرى، إزاء وجود تنظيم القاعدة في جنوب البلد، واستمرار العنف، والأزمة الإنسانية، وتدهور الحالة الاجتماعية والاقتصادية، والفصائل التي ما برحت خارج العملية الانتقالية. وأعرب الأعضاء عن تقديرهم للدور الذي تؤديه المساعي الحميدة للأمين العام عن طريق مستشاره الخاص.

وعقب الاجتماع، أصدر أعضاء المجلس بيانا صحفيا كرّر فيه المجلس التأكيد، من بين أمور أخرى، على وجوب تنفيذ مبادرة مجلس التعاون الخليجي وآلية التنفيذ بطريقة شفافية وفي الوقت المناسب، مع التحلي بروح التضامن والمصالحة، وحثوا جميع الأطراف في اليمن على نبد العنف والكف عن الأعمال الاستفزازية، والتعاون مع لجنة الشؤون العسكرية لوضع آلية التنفيذ وقرار مجلس الأمن ٢٠١٤ (٢٠١١) موضع التنفيذ التام؛ وأكدوا من جديد على وجوب مساءلة جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان والاعتداءات المتعلقة بها، بما في ذلك أعمال العنف.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

في ١٨ كانون الثاني/يناير، استمع المجلس، خلال جلسة مشاورات مغلقة، إلى إحاطة قدمتها وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسقة الإغاثة في حالات الطوارئ، عن الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية، وذلك في إطار بند جدول الأعمال المعنون "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين".

وقد ألفت الإحاطة الضوء على الآثار الإنسانية المترتبة على جميع أنشطة الاستيطان، وتساعد العنف الذي يرتكبه المستوطنون، فضلا عن الحالة الإنسانية المتردية في قطاع غزة.

وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء الحالة الإنسانية في الأرض الفلسطينية، خصوصا في قطاع غزة، وانتقدوا أنشطة الاستيطان الإسرائيلية والعنف الذي يرتكبه المستوطنون. وأبدي أيضا تأييد عام لاستئناف المفاوضات المباشرة بين الطرفين.

وفي ٢٤ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مناقشة مفتوحة حول الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها الأمين العام المساعد للشؤون السياسية، أوسكار فرنانديز - تارانكو. وأحاط الأمين العام المساعد المجلس علما بما استجد من تطورات فيما يتعلق بالمحادثات التحضيرية بين المفاوضين الفلسطينيين والإسرائيليين، ولا سيما الاجتماعات الأخيرة بين الطرفين التي يسرّها الأردن بالتنسيق مع المجموعة الرباعية. وأبلغ الأمين العام المساعد المجلس أيضا بتمادي إسرائيل في بناء المستوطنات في الضفة الغربية. وأبلغ المجلس كذلك بالتطورات في قطاع غزة ولبنان والجمهورية العربية السورية.

وعقب الإحاطة التي قدّمها الأمين العام المساعد، ألقى كل من المراقب الدائم لفلسطين والممثل الدائم لإسرائيل كلمة أمام المجلس عرض فيها موقفه. وأدلى جميع أعضاء المجلس و ٢٤ ممثلا عن دول غير أعضاء، وممثل الاتحاد الأوروبي، ببيانات.

وأعرب العديد من الدول التي شاركت في المناقشة عن خيبة أملها من أن عملية السلام لا تزال متوقفة وعن تأييدها لعودة الطرفين إلى إجراء المفاوضات المباشرة. وأبدى جميع المتكلمين تقريبا ترحيبهم بمبادرة الأردن المقدمة بالتنسيق مع المجموعة الرباعية، وأعربوا عن أملهم في أن تشكّل المبادرة بداية لمبادرات جديدة بين الطرفين تمشيا مع بيان المجموعة الرباعية الصادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١. وأعرب بعض المتكلمين أيضا عن تأييدهم لطلب فلسطين قبولها عضوا في الأمم المتحدة. وأبدى العديد من الدول قلقها من استمرار النشاط الاستيطاني في الضفة الغربية، بما في ذلك في القدس الشرقية، فضلا عن العنف الذي يرتكبه المستوطنون. ودعت تلك الدول إسرائيل إلى الكف عن هذه الممارسة، وعن هدم المنازل والطرود وتدنيس الأماكن الدينية الفلسطينية ومحكمة المستوطنين الذين يواصلون ارتكاب الأعمال عنف ضد الفلسطينيين. وأدان بعض الدول إطلاق صواريخ من قطاع غزة داخل إسرائيل. وحثت بعض الدول إسرائيل على أن تقوم، دون تأخير، برفع الحصار المفروض على قطاع غزة من أجل إفساح المجال لممارسة النشاط الاقتصادي في تلك المنطقة. وحثت بعض الدول الفلسطينيين على التعجيل بالجهود التي يبذلونها من أجل الوحدة. وأدان كثير من الدول استمرار أعمال العنف في الجمهورية العربية السورية، ودعت المجلس إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة.

وأدلى أيضا ببيانات، باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، كل من حركة عدم الانحياز والاتحاد الأوروبي والمجموعة الأفريقية ومنظمة التعاون الإسلامي.

الحالة في الشرق الأوسط

عقد المجلس مشاورات مغلقة في ٢٧ كانون الثاني/يناير للنظر في مشروع قرار بشأن الوضع في الجمهورية العربية السورية. وعرض المغرب مشروع القرار وأعلن عن الدول التالية أسماؤها المشاركة في تقديمه: الأردن، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والبرتغال، وفرنسا، وقطر، وكولومبيا، والكويت، وليبيا، والمملكة العربية السعودية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والولايات المتحدة الأمريكية. وقد جسّد مشروع القرار المفهوم المعرب عنه في قرار اتخذته جامعة الدول العربية في اجتماعها المعقود في القاهرة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ (انظر S/2010/71). وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم العميق إزاء الأزمة الجارية في الجمهورية العربية السورية، والتي تشمل انتهاكات واسعة الانتشار لحقوق الإنسان. ورحّبوا بجهود جامعة الدول العربية الرامية

إلى تسوية الأزمة. وأبدى بعض أعضاء المجلس تأييدهم التام لمشروع القرار، في حين أبدى آخرون تحفظات على بعض البنود الواردة في القرار.

واجتمع المجلس في ٣١ كانون الثاني/يناير للاستماع إلى إحاطة من محمد بن جاسم بن جبر آل ثاني، رئيس الوزراء ووزير خارجية دولة قطر، ونبيل العربي، الأمين العام لجامعة الدول العربية، عرضا خلالها القرار الذي اتخذته جامعة الدول العربية في ٢٢ كانون الثاني/يناير بشأن الجمهورية العربية السورية، وطلبا إلى مجلس الأمن أن يؤيد المبادرة التي وردت فيه. وأوضحا للمجلس أن خطة جامعة الدول العربية تحقق مصلحة الشعب السوري ولا تستهدف تغيير النظام. وقال الأمين العام إن جامعة الدول العربية تريد تجنب أي تدخل خارجي، ولا سيما التدخل العسكري. وأشار أيضا إلى تقرير رئيس بعثة مراقبي جامعة الدول العربية إلى الجمهورية العربية السورية في الفترة من ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ إلى ١٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وناشد ممثلا جامعة الدول العربية أعضاء المجلس تأييد مشروع القرار الذي قدمه ممثل المغرب.

وأدى ممثل الجمهورية العربية السورية ببيان أتم فيه جامعة الدول العربية بالتدخل في الشؤون الداخلية للجمهورية العربية السورية وبأنها بذلك تمس بسيادته. ورفض خطة جامعة الدول العربية. وحذر المجلس أيضا من أن يتصرف بطريقة من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم الأزمة في الجمهورية العربية السورية.

وأعرب أعضاء المجلس عموما عن قلقهم إزاء الوضع الخطير في الجمهورية العربية السورية، ودعوا الأطراف إلى تسوية خلافاتها والدخول في حوار يهدف تسوية الأزمة السورية بطريقة سلمية. ودعا بعض الأعضاء السلطات السورية إلى إنهاء دوامة العنف، في حين شدد آخرون على ضرورة أن تتعاون الأطراف كافة من أجل وقف العنف. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن دعمهم لجهود جامعة الدول العربية الرامية إلى إيجاد حل سلمي للأزمة في الجمهورية العربية السورية. ودعا بعض الأعضاء إلى محاسبة أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

المسائل المواضيعية

الأطفال والتزاع المسلح

في ١٠ كانون الثاني/يناير، عقد المجلس مشاورات مغلقة بشأن حالة الأطفال والتزاع المسلح، وفقا لما دعا إليه القرار ١٩٩٨ (٢٠١١). واستمع المجلس إلى إحاطة قدمتها رادিকা كوماراسوامي، الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح.

واتفق أعضاء المجلس على أن حالة الأطفال والتزاع المسلح من المسائل المهمة المدرجة في جدول أعمال المجلس وأعربوا عن دعمهم لعمل الممثلة الخاصة. ورأى بعض أعضاء المجلس أنه ينبغي التشاور مع الحكومات المعنية عند جمع المعلومات، حيث أن أهمية الحصول على معلومات محققة وموثوقة تظل حاسمة لوضع تقارير مقبولة، ولا سيما بالنسبة للبلدان المعنية. وأثار بعض الأعضاء تساؤلات بشأن التعريف القانوني لمصطلح "الحالات الأخرى المثيرة للقلق" (انظر S/2011/250) الذي عرّف بأنه الحالات المماثلة للتزاع المسلح، وشددوا على ضرورة التقييد على نحو صارم بالعمل وفق الولاية المعتمدة. وقد تباينت آراء أعضاء المجلس بشأن تطبيق المعايير، حيث شكك بعض الأعضاء في السلطة التقديرية المخولة للأمين العام في ما يتعلق بتوثيق الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في التزاع المسلح وإدانتها، بينما ساند البعض الآخر ممارسته لهذه السلطة التقديرية عند تنفيذه لولايته. واعتراض بعض الأعضاء على ما درج عليه الأمين العام من وضع قائمة في المرفق الثاني من تقريره (المرجع نفسه). بمرتكبي الانتهاكات في الحالات غير المدرجة في جدول أعمال المجلس. وأعرب أعضاء آخرون عن تأييدهم للقائمة الواردة في المرفق الثاني.

عدم الانتشار

في ١١ كانون الثاني/يناير، أثار أحد أعضاء المجلس مسألة البرنامج النووي لجمهورية إيران الإسلامية في إطار بند جدول الأعمال المعنون "مسائل أخرى". وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن الإجراءات التي اتخذتها جمهورية إيران الإسلامية لبدء رفع مستوى تخصيب اليورانيوم والتي تنتهك قرارات المجلس. ودعا أعضاء المجلس هؤلاء إلى التنفيذ الكامل لجزاءات مجلس الأمن المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية، وممارسة المزيد من الضغط على جمهورية إيران الإسلامية من أجل عودتها إلى المفاوضات، وإصدار تقرير فريق الخبراء المعني بجمهورية إيران الإسلامية لشهر أيار/مايو ٢٠١١. واقترح أحد أعضاء المجلس أن تنظر لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦) في عقد جلسة علنية تشمل جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للتعريف بنظام الجزاءات. أعرب أعضاء آخرون في المجلس عن الرأي القائل بأنه ينبغي بذل جهود دبلوماسية لحل المسألة، ودعوا إلى استئناف الحوار بين جمهورية إيران الإسلامية ومجموعة الخمسة زائدا واحدا، كما دعوا المجلس إلى توخي الحذر وتيسير إجراء الحوار.

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي

في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أجرى المجلس مناقشة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي. واستمع المجلس إلى إحاطة قدمها

الأمين العام، ومفوض الاتحاد الأفريقي المعني بالسلام والأمن، ووزير الشؤون الخارجية في كينيا بصفتها رئيس مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

وقدم الأمين العام إحاطة للمجلس بشأن تقريره عن التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في شؤون السلام والأمن (S/2011/805) وأبرز أهمية الدور الذي توصل المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية الاضطلاع به في مجال منع نشوب النزاعات وحلها. وأعلن أن الاتحاد الأفريقي شريك استراتيجي حيوي للأمم المتحدة.

وأكد المفوض من جديد أهمية بناء شراكة قوية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي سعياً إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار في أفريقيا. وقدم وزير الشؤون الخارجية تقيماً للعلاقة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على الصعيدين المؤسسي والتنفيذي كليهما، ودعا إلى تفسير أكثر إبداعاً للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة.

وترأس الجلسة جاكوب زوما، رئيس جنوب أفريقيا. وعلاوة على ذلك، شارك في المناقشة وزراء الشؤون الخارجية في أذربيجان وغواتيمالا وكولومبيا؛ ووزير الدولة في وزارة الخارجية الاتحادية في ألمانيا؛ والوزيرة المفوضة لشؤون الرعايا الفرنسيين في الخارج؛ ووزير الشؤون الخارجية والتعاون في وزارة الخارجية في البرتغال؛ والممثل الخاص للأمين للشؤون الأفريقية؛ والوزير والمستشار الخاص للرئيس في توغو؛ وكذلك ممثلين عن جميع أعضاء المجلس الآخرين. وشارك أيضاً في المناقشة رؤساء الجماعات الاقتصادية الإقليمية التابعة للاتحاد الأفريقي، وعلى وجه التحديد الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ممثلة من قبل كونيخت سينيجور جيس من إثيوبيا، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ممثلة من قبل جوي أوغوو من نيجيريا.

وعقب المناقشة، اعتمد أعضاء المجلس بالإجماع القرار ٢٠٣٣ (٢٠١٢) الذي أعاد فيه المجلس تأكيد مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين؛ وأعرب عن تصميمه على اتخاذ خطوات فعالة نحو مواصلة توطيد العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي؛ وكرر تأكيد أهمية إقامة علاقة أكثر فعالية بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في مجال منع نشوب النزاع وتسويته وإدارته، والمساعدة الانتخابية، وفي مساعي منع نشوب النزاع على الصعيد الإقليمي. وشدد المجلس على المسائل المتصلة ببناء القدرات، والموارد المستدامة التي يمكن التنبؤ بها، والوساطة بوصفها مجالات حيوية للتعاون.

سيادة القانون

في ١٩ كانون الثاني/يناير، أجرى المجلس مناقشة مفتوحة بشأن تعزيز وتوطيد سيادة القانون في مجال صون الأمن والسلم الدوليين.

وعرض الأمين العام تقريره عن سيادة القانون والعدالة الانتقالية في مجتمعات النزاع ومجتمعات ما بعد النزاع (S/2011/634). وأدلى ممثلو ٤٢ دولة عضوا (بما في ذلك أعضاء المجلس) ببيانات خلال المناقشة.

وخلال الجلسة نفسها، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2012/1) أقر فيه بضرورة التزام الجميع بسيادة القانون وإعماله وأكد أن تعزيز العدالة وسيادة القانون يشكل عنصراً لا غنى عنه للتعايش السلمي. وفي هذا البيان، أكد المجلس مجدداً التزامه بنظام دولي قائم على سيادة القانون وبالتسوية السلمية للمنازعات، وشدد على الدور الرئيسي الذي تؤديه محكمة العدل الدولية.

وأعرب البيان الرئاسي أيضاً عن قلق المجلس إزاء ما تحدثه النزاعات المسلحة من دمار ومعاناة، وأكد ضرورة الحيلولة دون نشوب النزاعات، وإعادة إحلال السلام في الحالات التي يندلع فيها النزاع بالفعل. وأكد المجلس مجدداً أن تحقيق السلام الدائم يستلزم اتباع نهج متكامل يقوم على الترابط بين الأنشطة السياسية والأمنية والأنشطة المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة. وأقر المجلس بأهمية السيطرة الوطنية على أنشطة المساعدة المقدمة في مجال إرساء سيادة القانون وبضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرات.

وكرر المجلس أيضاً تأكيد معارضته القوية للإفلات من العقاب على ارتكاب انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني الدولي والقانون الدولي لحقوق الإنسان وشدد على مسؤولية الدول عن إجراء تحقيقات شاملة مع الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات ومقاضاتهم. وكرر المجلس تأكيد ندائه بشأن تعاون الدول مع المحاكم والمحاكم المختصة، وفقاً للالتزامات المنوطة بكل دولة.

وطلب المجلس، في ختام البيان، إلى الأمين العام أن يقدم تقرير متابعة في غضون ١٢ شهراً للنظر في مدى فعالية الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة لتعزيز سيادة القانون في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع.

الهيئات الفرعية

لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)

في ٣٠ كانون الثاني/يناير، تلقى المجلس من رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ١٩٨٨ (٢٠١١)، المندوب الدائم لألمانيا، بيتر فيتغ، تقريراً عن عمل اللجنة. وكانت

الإحاطة هي الأولى منذ إنشاء اللجنة في أعقاب اعتماد القرار ١٩٨٨ (٢٠١١) في حزيران/يونيه ٢٠١١.

وأطلع الرئيس الأعضاء على مستجدات وضع المبادئ التوجيهية للجنة والتعاون الثلاثي بين حكومة أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان واللجنة. وتطرق الإحاطة أيضا إلى استعراض قائمة الجزاءات والسبل المتاحة للجنة لتعزيز تنفيذ نظام الجزاءات. وأشار الرئيس أيضا إلى أن اللجنة على أتم الاستعداد لتقديم الدعم لجهود حكومة أفغانستان الرامية إلى النهوض بالمصالحة.

وأعرب أعضاء المجلس عن ضرورة أن تعمل اللجنة على دعم السلام والمصالحة الوطنية في أفغانستان. واتفق أعضاء المجلس أيضا على ضرورة أن تتحلى اللجنة، في أداء عملها، بالمساءلة والشفافية والإنصاف. وأعرب عن آراء متنوعة بشأن فهم المجلس للروابط القائمة بين تنظيم القاعدة وحركة طالبان.

مسائل أخرى

الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية

في ٦ كانون الثاني/يناير، أصدر أعضاء المجلس بيانا صحفيا أدانوا فيه بأشد العبارات الهجوم الإرهابي الذي وقع في دمشق في نفس اليوم. وأعرب أعضاء المجلس عن عميق تعاطفهم ومواساتهم لضحايا هذا العمل الإرهابي الشائن ولأسرهم ولشعب الجمهورية العربية السورية. وأكد أعضاء المجلس أن الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أخطر التهديدات التي تحدق بالسلام والأمن الدوليين، وأن أي أعمال إرهابية تعتبر إجرامية وغير مبررة، بغض النظر عن الدافع إليها حيثما وأينما ارتكبت، وأيا كان الشخص الذي ارتكبها.

في ٢٥ كانون الثاني/يناير، أصدر المجلس بيانا صحفيا يدين بأشد العبارات الأعمال الإرهابية المتعددة التي وقعت في كانو في نيجيريا. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن عميق تعاطفهم ومواساتهم لضحايا هذه الجريمة الشائنة ولأسرهم ولنيجيريا حكومة وشعبا. وأكد المجلس مجددا، في جملة أمور، آراءه المتعلقة بالإرهاب وكرر التأكيد على تصميمه على مكافحة الإرهاب وفقا لالتزاماته بموجب الميثاق.

محكمة العدل الدولية

في ١٩ كانون الثاني/يناير، اعتمد المجلس، دون تصويت، القرار ٢٠٣٤ (٢٠١٢)، الذي قرر فيه أن يجري الانتخاب للملء الشاغر في ٢٧ نيسان/أبريل ٢٠١٢.